﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَهُ ٱلۡحَمۡدُ فِي ٱلۡأٓخِرَةِۚ وَهُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡخَبِيرُ ١﴾ [سبأ: 1]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

لله الملكُ والأمرُ كلُّه، لا يخرجُ عنه شيءٌ في ملكوته، وهو مستحقٌّ للحمدِ على تقاديره

لمّا خُتمتْ سورةُ الأحزاب بعرضِ اللّهِ أداءَ الأمانةِ وحملَها - وهي جميعُ ما في الوجود منَ المنافع - على السّماوات والأرض والجبال، فأشفقن منها، وحملَها الإنسانُ، قال تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضۡنَا ٱلۡأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱلۡجِبَالِ فَأَبَيۡنَ أَن يَحۡمِلۡنَهَا وَأَشۡفَقۡنَ مِنۡهَا وَحَمَلَهَا ٱلۡإِنسَٰنُۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومٗا جَهُولٗا ٧٢﴾ [الأحزاب: 72]؛ ابتدأت هذه السّورةُ بأنّ السَّماوات والأرض وما فيهما إنَّما هو مُلكٌ للّه ربِّ العالمين؛ فابتدأت سورةُ سبأ بقوله: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَهُ ٱلۡحَمۡدُ فِي ٱلۡأٓخِرَةِۚ وَهُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡخَبِيرُ﴾، حتَّى لا يظُنَّ ظانٌّ أنَّ رفضَ السَّماوات والأرض للأمانة نقصٌ في تمام مُلكِه، ولا أنَّهما خارجانِ عن نطاق الرُّبوبيَّة ومُلكه.

ومنَ المناسبة كذلك بين مُختتم سورة فاطر ومُفتتح سورة سبأ أنّه لمّا ختم اللّه سُبحانه سورةَ الأحزاب ببيانِ الغرضِ في التَّكاليف، وأنَّه سُبحانه يَجزي المحسنَ بإحسانه والمُسيءَ بإساءته، افتتح هذه السّورةَ بالحمد على نعمته وكمالِ قُدرته[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿ٱلۡحَمۡدُ﴾: (حمد) أصلٌ يدلُّ على المدحِ والثّناء؛ فالحمدُ ضِدُّ الذّمّ، تَقولُ: حَمِدْتُ الرَّجُلَ على شَجاعَتِه، أَحْمَدُهُ، حَمْدًا ومَحْمَدَةً، أيْ: مَدَحْتُهُ وأَثْنَيْتُ عليه[2]، والتَّحْميدُ: كَثْرَةُ الحَمْدِ وتَكْرارُهُ، وضِدُّه:

(1) البقاعي، نظم الدُّرر: 15/ 428، والمظهري، التَّفسير المظهري: 8/ 3.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة، والجوهري، الصحاح: (حمد).

الذَّمُّ، ويأْتي بمعنى الشُّكْر، يُقال: فُلانٌ حامِدٌ لِرَبِّه، أيْ: شاكِرٌ لَهُ، والحَمْدُ أيضًا: الرِّضا، يُقال: حَمِدْتُ فِعْلَهُ، أيْ: رَضيتُهُ وقَبِلْتُ بِهِ[1]، والمُرادُ بالحَمْدِ في الآية: إخبارٌ عن محاسِنِ المحمود، مع حُبِّه وإجلاله وتعظيمه.

2) ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾: (حكم) أصلٌ يدلُّ على المَنْعِ، وأَوَّلُ ذلكَ الحُكْمُ، وهو المَنْعُ مِنَ الظُّلْمِ؛ وكُلُّ شَيْءٍ مَنَعْتَهُ مِنَ الفَسادِ فقد حَكَمْتَهُ وأَحْكَمْتَهُ[2]، والإحْكامُ: الحُسْنُ والإتْقانُ؛ والحَكيمُ: المُتْقِنُ للأُمورِ[3]؛ والحِكْمَةُ: إصابةُ الحقِّ بالعِلْمِ والعَقْلِ، والحِكمةُ مِنَ اللّه تعالى: معرفةُ الأشياء وإيجادُها على غاية الإحكام، ومِنَ الإنسان: معرفةُ الموجودات وفِعلُ الخيرات[4]، والمقصودُ بالحكيم في الآية: المُحْكِمُ المُتْقِنُ للمَصنوعاتِ، فَعيلٌ بِمَعْنَى مُفْعِلٌ[5].

3) ﴿ٱلْخَبِيرُ﴾: (خبر) أَصلانِ، أحدُهما يدلُّ على العلم[6]؛ فالخُبْرُ: العِلْمُ بالأشياء المعلومةِ من جهة الخَبَر، وخَبَرْتُهُ خُبْرًا وخِبْرَة، وأَخْبَرْتُ: أعلمتُ بما حصل لي مِنَ الخَبر؛ وقيل: الخِبْرَةُ المعرفةُ ببواطنِ الأمر[7]؛ والإخبارُ: الإعلامُ[8]، والخَبيرُ: العالِمُ بالأمر[9]؛ وهذه الصِّفَةُ لا تكونُ إلّا للّه ﷻ[10]، فاللّهُ سبحانه الخبيرُ، أَي العالِم بدقائقِ الأشياءِ وظواهِرِها، بحيثُ لا يفوتُه شيءٌ منها[11]؛ وهو المرادُ بالآية.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

يخبر اللّه ﷻ عن نفْسِه الكريمةِ في هذه الآية بأنّ الحَمْدَ الكاملَ لا يكون إلّا له، لأنّه المالك لجميع ما في السَّماوات وما في الأرض، ليس يملكها أيُّ شيءٍ ممّا يعبدونه، ولا شيءَ سواه يستحقُّ الحمدَ المُطلقَ؛ وللّه وحْدَه الحَمدُ في الآخِرةِ، فهو المحمودُ أبدًا، وهو

(1) ابن منظور، لسان العرب، والفيروآبادي، القاموس المحيط، والزبيدي، تاج العروس: (حمد).
(2) الخليل، العين، وابن فارس، مقاييس اللغة: (حكم).
(3) ابن منظور، لسان العرب، والزبيدي، تاج العروس: (حكم).
(4) الراغب، المفردات، والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ: (حكم).
(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 7/ 165.
(6) ابن فارس، مقاييس اللغة: (خبر).
(7) الراغب، المفردات: (خبر).
(8) ابن فارس، مقاييس اللغة: (خبر).
(9) ابن عباد، المحيط في اللغة: (خبر).
(10) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 310.
(11) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 137.

الحَكيمُ في أقوالِه وأفعالِه، وشَرْعِه وقَدَرِه، وفي مُلكِه وتدبيرِ خَلْقِه، فيَضَعُ كُلَّ شَيءٍ في مَوضِعِه اللّائِقِ به؛ وهو الخبيرُ الَّذي لا تخفَى عليه خافيةٌ، المطَّلِعُ على سرائرِ الأمورِ وخفاياها.

الله تعالى المُستحقُّ لجميعِ المحامدِ، العالِمُ بحقيقة كلِّ شيءٍ من الظَّواهر والخَوافي

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

براعةُ الاستهلالِ في افتتاحِ السّورةِ:

اتَّسم مَطلعُ السّورة ببراعة الاستهلالِ الذي يأسِرُ الألبابَ، حيث افتُتحت بقوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾، للتَّنبيه على أنَّ السّورة تتضمَّنُ من دلائل تفرُّده بالإلهيَّة، واتّصافه بصفات العظَمة: ما يقتضي إنشاءَ الحمدِ له، والإخبارَ باختصاصِه به، وممّا يُذكرُ في غرض براعةِ الاستهلال: الإشارةُ إلى موضوع السّورة، وهو استحقاقُ الرَّبِّ ﷻ الحَمدَ في الأولى والآخرة، وذلك لعِلْمِه بما تُبطن الأرضُ وما تُظهرُه وما تنزلُه السَّماواتُ وما يعرجُ إليها؛ لذلك كان وضعُ مطلعِ الحمد في ترتيب القرآن في أوّله ووسطه والرُّبعِ الأخير، لِما يحملُه من موجِبات الحمد في نعمة الإيجاد والبقاء[1].

الإشارةُ إلى مقاصدِ السّورة، وتضمُّنُها دلائلَ تَفرُّدِه سبحانه بالإلهيَّة

سِرُّ الافتتاحِ بالجُملةِ الاسميَّةِ:

جاء النَّظمُ الكريمُ في مطلعِ السّورةِ بالجُملة الاسميَّة ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾، لتدُلَّ على معنى الاستحقاقِ المطلَقِ له بالحمد على جهة الثّباتِ والدَّوامِ، فلا ينازعُه ولا يشاركُه فيه أحد، وممّا يؤكِّدُ ذلك أنَّ الآية خلَتْ منَ التّعبيرِ بالأفعال، مِمّا انعكس على أسلوب الآية بتميُّزها بقوّة السَّبْكِ في إثبات الحمد لله واستحقاقِه له؛ لأنَّ موضوع السّورة يقتضي إجلالَ الله ﷻ بالعظمة والجبروت، الذي يحاول المشركون بشركِهم المساسَ بما تفرّد الله به، فالتَّعبيرُ بالجُملة الاسميّة ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ يفيدُ الاستمرارَ والثّبوتَ[2]،

ثبوتُ الحمد لله على جهة الاستمرار والثُّبوت، وإن أشرك به المُشركون

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 22/ 135، ومرعي آل مبارك، البلاغة القرآنية في سورة سبأ، ص: 27.
(2) الدَّرويش، إعراب القرآن وبيانه: 8/ 66.

بخلاف التّعبيرِ بالفعليّة، فإنّه لا يؤدّي هذا المعنى المرادِ، ولو قيل: (أحمد الله) لظنّ الحامدِ أنّه يستطيعُ توفيةَ الله حقَّه منَ الحمد، وهذا أمرٌ لا يستطيع البشرُ تحقيقَه؛ كما أنّ التّعبيرَ بالفعليّة يدلُّ على التّجدُّد والحدوث، والنِّعَمُ المذكورةُ في هذه السّورة لا يناسبُها إلّا ثبوتُ الحمد واستمرارُه، وفي التّعبير بالاسميّة أيضًا إشارةٌ إلى أنّ الحمد لله ثابتٌ أزلًا وإن لم يحمده البشرُ؛ وفي ذلك تعريضٌ بالجاحدين لأنعُمِ الله.

دلالةُ (أل) في ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾:

استغراقُ جميعِ أنواعِ المحامدِ

الألف واللّام الدّاخلتان على ﴿ٱلۡحَمۡدُ﴾ في مفتتحِ السّورةِ الكريمة ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ هما لاستغراق الجنس، أي (الحمدُ على تنوُّعِه لله تعالى من جميع جهات الفكرة)[1]، فلمّا كانت مِلكيَّةُ السَّماواتِ والأرض وما فيهما عائدةً له سبحانه، وكان هو خالقَها ومُدبِّرَها: اقتضى ذلك أن يكون الحمدُ مشتملًا على كمال الثّناءِ، فجاء به مُعرَّفًا بـ(أل) الجنسيَّةِ، التي تستغرق جميعَ أوصافِ ذلك الجنس المُعرَّفةِ له، فلا يخرجُ عنها شيءٌ؛ فدلَّ التَّعريف هُنا على اتِّساع معنى الوصْفِ بالحمد وعموم دلالتِه وشمولِه[2].

نُكتةُ اختيارِ ﴿ٱلۡحَمۡدُ﴾:

عمومُ الحمد، وشمولُه للفضائلِ اللّازمةِ لذات المحمود، والفواضلِ المُتعديَّة

آثرَ النَّظمُ الكريمُ كلمةَ الحمد على الشُّكْرِ في مُفتتحِ سورة سبأٍ ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ لأنَّ الحمد يَعُمُّ الفضائل والفواضلَ دونَ الشّكر، فإنَّه يختصُّ بالفواضل[3]، إنّ الحمد يقع بإزاء الفضائلِ اللّازمة لذات المحمود والفواضلِ المُتعديَّة

(1) ابن عطيَّة الأندلسي، المحرر الوجيز: 4/ 404.
(2) شكر محمود، دلالة الجملة الاسمية في القرآن الكريم، ص: 66.
(3) الهرري، تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: 23/ 180.

منه إلى الحامد، فاختصاصُ ما في السَّماواتِ وما في الأرض به تعالى خلقًا دليلٌ على قدرته الباهرةِ، واختصاصُ جميع ذلك به تعالى نعمةٌ وصلت إلينا؛ فهذا دليلٌ على كثرة موائد إفضالِه وإنعامِه علينا، فظهر به أنّه تعالى يستحِقُّ حمدَ جميعِ الحامدين استحقاقًا ذاتيًّا ووصفيًّا، من جهتَيْ فضله الذّاتيِّ وإفضاله المُتعدّي[1]، وهو دليلٌ على عموم الحمد، لأنّها نعمةٌ عمّتِ الجميعَ، بخلاف الشُّكرِ الذي يكون على النِّعمةِ الخاصّة الواصلةِ إلى الشّخصِ بعينه؛ لذلك كان التّعبيرُ بالحمد دون الشُّكرِ.

دلالةُ لامِ الجرِّ في ﴿لِلَّهِ﴾:

جنسُ المحامدِ لله تعالى استحقاقًا ومُلكًا

يُخبِرُ الله تعالى في قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ عن نفسه الكريمة بأنَّ له الحمدَ المُطلقَ في الدُّنيا والآخرة، لأنَّه المُنعم المتفضِّلُ على أهل الدُّنيا والآخرة، كما قال تعالى: ﴿لَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْأُولَىٰ وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَلَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٧٠﴾﴾ [القصص: 70]، أي: الجميع ملكُه وعبيدُه وتحت قهره وتصرّفه[2]، فاللّامُ الدّاخلةُ على الاسم الجليل في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ﴾ للتَّمليك والاختصاص؛ أي جميعِ أفرادِ المدحِ والثّناءِ والشُّكرِ من كلِّ حامد مِلكٌ لله تعالى ومخصوصٌ به، لا شِركةَ لأحد فيه، لأنّه الخالق والمالك، ويجوز أن يكون المرادُ إنشاءَ ثناءٍ على الله، على وجه تعليمِ النّاس أن يخُصّوه بالحمد؛ فتكون اللّام للتَّبيين، لأنَّ معنى الكلام: (أحمد الله)[3]، وعلى كُلٍّ، فإنَّ اللّامَ في ﴿لِلَّهِ﴾ إمّا للملك، أو للاستحقاق، أو للاختصاص؛ والأولى منها كونُ اللّام للاستحقاق؛ لأنَّه يلزمُ من استحقاق الجنسِ استحقاقُ الأفراد من بابٍ أولى، والمعنى حينئذ: (جنس الحمد بجميع أفراده وأنواعه مُستحَقٌّ لله تعالى)[4].

(1) زاده، حاشية محيي الدّين شيخ زاده على تفسير البيضاوي: 6/ 671.
(2) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 6/ 494.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 135.
(4) الهرري، حدائق الرَّوح والرَّيحان: 23/ 180.

بلاغةُ القصرِ بتعريفِ الطّرفَين:

التّعريضُ بالمُشركين الذين نسبوا الحمدَ إلى الأصنامِ

جاء القصرُ في الجُملة الكريمة ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ بتعريف الطّرفَين، للدّلالةِ على أنَّ الحمد لا يستحقُّه إلّا الله، وهذا قصر إضافيٌّ، للردِّ على المُشركين الذين حمِدوا الأصنامَ على ما تخيّلوه من إسدائِها إليهم نِعَمًا ونَصْرًا وتفريجَ كرباتٍ.

ويجوزُ أن يكون قصرًا حقيقيًّا، على معنى الكمالِ، وأنَّ حَمْدَ غيرِ الله تعالى منَ المُنعِمين تسامحٌ؛ لأنَّه في الحقيقة واسطةٌ صوريّةٌ لجرَيان نعمةِ الله على يديه؛ والمقصودُ هنا الرَّدُّ على المُشركين في زعمهم نفعَ الأصنام.

نكتةُ اختيارِ الاسمِ الجليلِ (الله):

دلالتُه على الجلالِ والجمالِ والكمالِ ذاتًا وصفةً

اختار النَّظمُ الكريمُ اسمَ الجلالة (الله) في قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾[1]، دونَ غيرِه منَ الأسماء والصّفاتِ: لدلالتها على صِفات الجلال والجمال، وعلى استحقاقِه الحمدَ لذاته، لئلا يُتوهّمَ اختصاصُه بصفة دون أخرى؛ لأنَّ تعليق الحكم بمُشتقٍّ يُؤذنُ بعليَّة ما منه الاشتقاقُ[2].

دلالةُ جملةِ الحمدِ بين الخبريَّة والانشائيَّة:

الدّلالةُ على أنّ الحمد مستحَقٌّ لله تعالى إخبارًا وإنشاءً

تعدّدت أقوالُ المفسّرين في كون جملةِ ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ هل هي خبريّةٌ أم إنشائيَّةٌ؟ على مذهبين: فمنهم من يرى أنَّها خبريَّةٌ، وهؤلاء فريقان: منهم من يرى أنَّها خبرٌ باقٍ على خبريَّته من جهة اللّفظِ والمعنى، ولا إشعارَ فيه بالإنشائيَّة، لأنّه يلزمُ على ذلك الحمدُ عند نطقِها؛ أمّا الخبريّةُ فالحمدُ واقعٌ قبل نطقها، لأنّ الحمد لله ثابتٌ له قبل أن يحمدَه الحامدون[3]، وفريقٌ آخر يرى أنَّها خبرٌ لا محالةَ، ولكن أُريدَ به الإنشاءُ مع اعتبار الخبريَّة، كما يُراد منَ الخبر

(1) البقاعي، نظم الدُّرر: 15/ 429.
(2) الهرري، حدائق الرَّوح والرَّيحان: 23/ 180.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 7/ 125.

إنشاءُ التَّحسُّر في قول امرأة عمران: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ [آل عمران: 36]؛ فالمقصدُ الأصليُّ هو الإنشاءُ، ولكنَّه عدلَ إلى الخبر لِما يتحقَّق بواسطته من دلالة الدَّوام والثّبوت، ووجْهُ التَّلازم بين الإخبار عن حَمْدِ النّاس وإنشاءِ الحمد حاصلٌ بدلالة الالتزام، لأنَّ المُخبِر عن حمد النّاس لله لا شكَّ أنَّه مُنشِئٌ ثناءً عليه[1].

ومنَ المفسِّرين من يرى أنَّها إنشاءٌ محضٌ، لا علاقةَ له بالخبريَّة، وهي منَ الصّيَغِ التي نقلتها العربُ منَ الخبر إلى إنشاء الثَّناء، كما نُقلت صيَغُ العقودِ وأفعالُ المَدْح والذَّمِّ مع عدم إماتةِ المعنى الخبريِّ في الاستعمال، والذي عليه المُحقِّقون: جوازُ الاعتبارَين في هذه الجُملة؛ فجملةُ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ هنا يجوز كونُها إخبارًا بأنَّ جنس الحمد مُستحَقٌّ لله تعالى، ويجوز أن تكون إنشاءَ ثناءٍ على الله، على وجه تعليم النّاس أن يخصّوه بالحمد، فيكونَ معنى الكلام: (احمدوا الله)[2].

سرُّ التّعبير بمصدرِ الحمدِ دونَ فِعْلِه:

آثرَ القرآنُ الكريم التَّعبيرَ بالمصدرِ في قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ دونَ الفعل (أحمد الله)، لأنّ التَّعبيرَ بالفعليّة يشيرُ إلى فاعل معيَّن، فإذا قلتَ (أحمد الله) فقد أخبرتَ عن حمدك أنت دون غيرك، بخلاف ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، فإنّه يدلُّ على عموم وقوعِ الحمد منك ومن غيرك؛ ولأنّ التَّعبيرَ بالفعليّة يدلّ على أنّ الحمد ناشئٌ بإحداث الفاعل له، فإذا لم يحمدْه الإنسانُ لم يقعِ الحمد - وهذا غيرُ مراد - بخلاف

الحمدُ ثابتٌ لله، سواءً حمدَه الحامدون أو لم يحمدوه

(1) الآلوسي، روح المعاني: 4/ 74، والمغراوي، التَّدبُّر والبيان: 28/ 6.
وقد فصَّل ابن عاشور هذه الأقوال وناقشها مُناقشة طريفة في بحث مطوَّل في تفسيره لسورة الفاتحة وختم البحث بقوله: "والحق الذي لا محيد عنه أن الحمد لله خبر مستعمل في الإنشاء، فالقصد هو الإنشائية لا محالة، وعدل إلى الخبرية لتحمل جملة الحمد من الخصوصيات ما يناسب جلالة المحمود بها من الدلالة على الدوام والثبات والاستغراق والاختصاص والاهتمام".
للاستزادة يرجى الرجوع إلى ابن عاشور، التحرير والتَّنوير: 1/ 161 - 162.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 4/ 74، وابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 22/ 136.

التّعبيرِ بالمصدر، الذي يدلّ على الحدث من غير زمن، وأنّ الحمد ثابتٌ للّه قبل أن يحمده الخلقُ، وسواء حمِدوه أو لم يحمِدوه.

عِلَّةُ التّعبيرِ بالموصولِ ﴿ٱلَّذِى﴾:

الـدّلالـةُ على عظمةِ الخالقِ الذي عَـمَّ ملكُه الـسَّـمـاواتِ والأرضَ ومـا فيهنّ

أفاد التَّعبيرُ بالموصول ﴿ٱلَّذِى﴾ الواقعِ في مَحلِّ الصِّفة لاسم الجلالة (اللّه) في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾: التَّذكيرَ بعظيمِ قَدْرِ الخالق، الذي عَمَّ مُلكُه السَّماواتِ والأرضَ وما فيهنّ منَ الجواهر والأعراض، فله الثَّناءُ الكاملُ على جهة التَّعظيم والتَّبجيل؛ كما يدلّ وصفُه تعالى بالموصول وصِلتِه على تقرير ما أفاده تعليقُ الحمد المعرَّفِ بلام الحقيقة بالاسم الجليل، منِ اختصاص جميعِ أفراده به تعالى، ببيان تفرُّده واستقلاله بما يوجبُ ذلك، وكونِ كلِّ ما سواه منَ الموجودات - التي من جملتها الإنسانُ - تحت ملكوته ﷻ؛ فظهر بذلك اختصاصُ جميع أفراده به تعالى[1]، ففي التَّعبيرِ بالموصول إيجازٌ بديعٌ للَّفظ في استحضار عظمةِ قدرةِ اللّه تعالى[2].

دلالةُ التّعبيرِ بصلةِ الموصولِ:

إبـرازُ مزيدٍ من صفاتِـه ﷻ في سياقِ العظَمةِ

اقتضت صلةُ الموصول ﴿لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ مزيدًا من إبراز صفاتِه ﷻ في سياق العظمةِ، وذلك بإثبات ملكيّته سبحانه وتصرُّفِه لِما في السَّماوات والأرض؛ وبهذا تكون الصِّلةُ عِلَّةً لإنشاء الثَّناء عليه، لأنَّ مُلكَه لِما في السَّماوات وما في الأرض مُلكٌ حقيقيٌّ، وهو متضمِّنٌ معانيَ جمّةً منَ الإنعامِ والإفضال، في إيجاد الخلق وتربيتِهم ورَزْقِهم والعنايةِ بهم.

وفي التّعبيرِ بهذه الصِّلة تعريضٌ بكُفرانِ المشركين، الذين حمِدوا

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 7/ 120.

(2) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 7/ 126، والخراط، المجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم: 3/ 981، وقاسم، عقد الجمان في تفسير القرآن، ص: 911.

أشياءَ ليس لها في هذه العوالم أدنى تأثيرٍ، ولا لها بما تحتوي عليه أدنى شعورٍ، ونسوا حمدَ مالكها ومالكِ سائرِ ما في السَّماوات والأرض[1].

دلالةُ لامِ ﴿لَهُۥ﴾:

اختصاصُ الله بالملكِ الحقيقيِّ والتّصرُّفِ التّامّ

دلّ التّعبيرُ باللّام الدّاخلةِ على الضَّمير - ﴿لَهُۥ﴾ - في قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ على اختصاصه سبحانه لِما في السّماوات والأرض خَلْقًا ومُلكًا وتصرُّفًا بالإيجادِ والإعدامِ والإحياءِ والإماتة[2].

دلالةُ تقديمِ الجارِّ والمجرورِ ﴿لَهُۥ﴾:

حصرُ ملكِ السّماوات والأرض للّه تعالى وحده

قُدّم الجارُّ والمجرور ﴿لَهُۥ﴾، المتعلِّقُ بخبرِ المبتدأ ﴿مَا﴾ في قول الله تعالى ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ لإفادة حصرِ مُلكِ السّماوات والأرض للّه تعالى وحده دون غيرِه؛ فالحمدُ التّامُّ كُلُّه للمعبود الذي هو مالكُ جميعِ ما في السَّماوات السّبع، وما في الأرضين السَّبع، دون كُلِّ ما يُعبد من دونه، ودون كُلِّ شيءٍ سواه، لا مالكَ لشيء من ذلك غيرُه، فجاء تقديمُ اللّام مع مجرورها لإفادة معنى الملكيَّة واختصاصِها باللّه رب العالمين[3].

دلالةُ اسميّةِ الجملةِ، وخُلوّها منَ المؤكِّدات:

الدّلالةُ على دوامِ الملكِ وثبوتِه لله تعالى

جاء التّعبيرُ بالجملةِ الاسميّةِ ﴿لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ للدَّلالةِ على دوام الملك لله وتفرُّدِه به دون غيره؛ لأنَّ الحمد ثابتٌ له، غيرُ منقطعٍ أبدًا، فإنَّه حمدٌ يستحقُّه لذاته وكمالِ أوصافه، وما يستحقُّه لذاته دائمٌ بدوامه لا يزول أبدًا[4]، وممّا يُذكر في سرِّ خلوِّ الجملة منَ المؤكِّدات: ظهورُ الأمر ووضوحُه؛ فأمرُ ملكيّتِه سبحانه

(1) أبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 7/ 120، والمظهري، التَّفسير المظهري: 8/ 3، وابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 22/ 135، 136.

(2) البقاعي، نظم الدُّرر: 15/ 429، وإسماعيل حقّي، روح البيان: 7/ 258.

(3) ابن جرير جامع البيان: 19/ 207.

(4) ابن القيم، بدائع الفوائد: 1/ 79.

للسّماوات والأرض وما فيهنّ لا ينكرُه أحدٌ ممَّن عَبَدَ غيرَ الله، ولم يجرُؤْ أحدٌ على نسبة مُلْكِ السَّماوات والأرض لمعبوده الباطل أبدًا، فهو أمر مُتقرِّر في النُّفوس، والغرضُ من إيراد الخبر في هذه الآية هو إظهارُ القوَّةِ المُطلقة والقُدرةِ البالغة في ملكوت الله جلَّ شأنُه.

علّةُ التّعبيرِ بالموصولِ ﴿مَا﴾:

الدّلالةُ على عموم ما تحتويه السّماوات والأرض، وعظمةِ مَن يملك ما فيهما

أظهر التّعبيرُ بالاسم الموصول ﴿مَا﴾ في موضِعَيه من قول الله تعالى ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ بعضًا من جوانبِ عظمته؛ لأنّ من مقاصدِ الآية إبرازَ مَلكوتِ الله بالوجه الذي يعكسُ هذه العظمةَ، وذلك بدخول كلٍّ منَ الاسمَينِ الموصولَينِ على صلته: ﴿فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ و﴿فِى ٱلْأَرْضِ﴾، ليدلّا على عموم ما تضمُّه وتحتَويه السَّماواتُ والأرض، والمرادُ بهما العالَم العلويُّ والسّفليُّ، فمن كان له هذان العالَمان مُلْكًا ومِلْكًا وخَلقًا فالكمال الأكملُ له[1].

سرُّ تقديم ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ على ﴿ٱلْأَرْضِ﴾:

مكانةُ السَّماواتِ وأهمّيَتُها وعَظَمتُها

قُدِّم ذِكْرُ ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ على ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ في قول الله تعالى ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾، وهو من باب تقديم الأعظم والأعلَى؛ فالشّأنُ أنْ يتقدَّمَ ذكرُ الأعظم والأعلَى مكانًا على غيرِه، إلّا إنْ كانَ هناكَ ما يوجِبُ خلافَه، والتَّقديمُ أيضًا للأهمّيَّةِ والقداسة؛ فالسَّماءُ فيها العرشُ والكرسيُّ، والأرواحُ تصعدُ إليها، وفيها الجنّةُ والملأ الأعلى، وسوى ذلكَ منَ الغيبيّاتِ، والتّقديمُ أيضًا للتّعلُّقِ الماديِّ منَ الخلق بها، من إنزال المطر، وتصريفِ الرّياح، والاهتداءِ بالنُّجوم، وكذلك لتعلُّقهم الرّوحيِّ بها من إنزال الوحي والشَّرائع[2].

وممّا يُذكر في سرِّ هذا التّقديمِ أنّه جاء جريًا على عادةِ القرآنِ

(1) البالساني، حسن البان، ص: 1959.
(2) آل مبارك، البلاغة القرآنية في سورة سبأ، ص: 29.

الكريم؛ فإنّ القرآنَ قدَّمَ ذكرَ السَّماواتِ على الأرضِ بما يزيدُ على مائةِ آيةٍ، ولم يتأخَّرْ ذكرُها إلّا في آيتينِ لموجبٍ دلاليٍّ.

بلاغةُ جَمْعِ ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ وإفرادِ ﴿ٱلْأَرْضِ﴾:

كون السّماوات أجناسًا مختلفةً، والأرضِ جنسًا واحدًا

جُمعتِ ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ في قول الله تعالى ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾؛ لأنَّها أجناسٌ مُختلفة، كلُّ سماءٍ من جنسٍ غيرِ الأخرى، ووُحدّتِ ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ لأنَّها كُلُّها تُرابٌ[1]، ولأنَّ الأرض عالَمٌ واحدٌ[2]؛ كما أنَّ الأرض لا نسبةَ لها إلى السَّماوات وسَعتِها، بل هي بالنّسبةِ إليها كحصاة في صحراءَ، فهي وإن تعدّدت كالواحد القليلِ، فاختير لها اسمُ الجنس[3].

وممّا يُذكرُ في سِرِّ هذا الجمع والإفراد: الإشارةُ إلى تفاوتهما في الشّرفِ؛ فجُمعَ الأشرفُ اعتناءً بسائر أفراده، وأُفرد الشّريفُ، ووجه أشرفيَّة السّماءِ: أنّها محلُّ الملائكة المقدّسين - على تفاوت مراتبهم - وقبلةُ الدّعاء، ومعراجُ الأرواح الطّاهرةِ، ولعِظَمها وعِظم آيات الله فيها، ولأنّها لا يُعصى الله تعالى فيها، وفيها الجنّةُ دارُ القرار[4]، وأمرٌ آخرُ أشار إليه بعضُ الباحثين، حيث أَرجع عدم جمْعِ الأرض على (أرضين) إلى ثِقَلِ النُّطق بها، حيث تُرك هذا الجمْع في قول الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا ﴿١٢﴾﴾ [الطّلاق: 12][5].

دلالةُ التّعبير بالظّرفيّة ﴿فِى﴾:

إحاطةُ مُلك الله، وعِلمُه بكُلِّ شيء فيها

عبَّر النَّظمُ الكريمُ بالظَّرفيَّة في قول الله تعالى ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى

(1) النَّيسابوريُّ، التّفسير البسيط: 3/ 453، والبغويُّ، معالم التّنزيل: 1/ 195.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 2/ 77.
(3) الزّركشي، البرهان: 4/ 6.
(4) الآلوسي، روح المعاني: 4/ 77.
(5) أحمد بدوي، من بلاغة القرآن، ص: 50.

﴿لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾، ليشملَ ملكُ السّماوات والأرض مُلكَ كُلِّ شيء تحتويه، ما عُلم منها وظهرَ للإنسان، وما لم يعلمْه، وفيها إشارةٌ إلى إحاطته بها سُبحانه وعِلمِه بما أودعه فيها، وقدرتِه على تصريفِها تصريفًا مُحكمًا من لدُنْ حكيم خبير، إذ تقرّر أنَّ له ما في الكُلِّ، فأنتج ذلك أنّ له الكلَّ؛ وإذ قد كان له ذلك كلُّه فلا نعمةَ على شيء إلّا منه، فكلُّ شيء يحمدُه لِما له عليه من نعمة، بلسان قولِه أو بلسان حالِه[1].

دلالةُ تَكرارِ (ما):

إبـــرازُ عـظـيـمِ مـلـكـوتِ الـلـه وسَعتِه

تكرّر الموصولُ (ما) في قول الله تعالى ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ لإبراز عظيم ملكوتِ الله وسَعتِه؛ وذلك لأنّ الموصول (ما) يردُ في مواطنِ الشّمولِ والإحاطةِ والتّفصيلِ[2]، والغرضُ من هذا التَّكرار: إبرازُ ملكِ الله، وتعظيمُه بإفراد الحمد له واستحقاقِه بذلك؛ والتَّكرارُ من صوَر الإطناب المناسبِ لهذا المقام.

بديعُ الطِّباق بِذِكْرِ ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ و﴿ٱلۡأَرۡضِ﴾:

طابق النَّظمُ الكريمُ بذكر ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ و﴿ٱلۡأَرۡضِ﴾ في قول الله تعالى ﴿ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ ليدلَّ على الملكيَّة المُطلَقة التّامَّة للملكوتِ العُلويّ والسُّفليّ[3].

دلالةُ الجَمْعِ بين الحمد والمُلك:

الحمدُ مع الملك غايةُ الكمال

قرن النّظمُ الكريمُ في قول الله تعالى ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ بَيْنَ المُلكِ والحمد، جريًا على عادة التّعبيرِ القرآنيّ؛ فإنَّ اقتران أحدِهما بالآخر له كمالٌ زائدٌ على الكمال بُكُلِّ

(1) البقاعي، نظم الدُّرر: 15/ 429.
(2) السامرائي، التعبير القرآني، ص: 94 - 95.
(3) علوان، الفواتح الإلهيَّة: 2/ 168، والباليساني، حسن البان، ص: 1959.

واحدٍ منهما؛ فلله كمالٌ من مُلكه، وكمالٌ من حمده، وكمالٌ فوقَ ذلك من اقتران أحدِهما بالآخر؛ فإنَّ الملك بلا حمدٍ يستلزم نقصًا، والحَمْدَ بلا مُلْكٍ يستلزم عجزًا، والحمدَ مع الملك غايةُ الكمال[1].

فائدةُ عطفِ ﴿وَلَهُ ٱلْحَمْدُ﴾:

جُملة ﴿وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ عَطْفٌ على الصِّلة في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾، أي: (والذي له الحمد في الآخرة)؛ وهذا إنباءٌ بأنَّه مالكُ الأمر كُلِّه في الآخرة[2]، كما أفاد المعطوفُ عليه أنَّ له الدُّنيا وما فيها، وقد عُلِمَ في آخر الأحزاب أنّ نتيجةَ الوجود العذابُ والمغفرة، وأكثرُ الظَّلمةِ والمُنافقين يموتون من غير عذاب، وأكثرُ المُؤمنين يموتون ولم يوفَّوا ما وُعدوه منَ الثَّواب، وليس من صفات الحكيم العليم أن يتركَ عبيدَه سُدًى، يبغي بعضُهم على بعض وهو لا يَغير عليهم؛ فأفاد ذلك أنَّ له دارًا أُخرى، يُظهرُ فيها العدلَ، وينشرُ الكرمَ والفضلَ[3].

إفادةُ أنَّ لله دارًا أُخرى يُظهرُ فيها العدلَ وينشرُ فيها الكرمَ

دلالةُ اسميّةِ الجملةِ ﴿وَلَهُ ٱلْحَمْدُ﴾:

بعد الثّناءِ على الله بالحمد الأوَّلِ، عُطف عليه حمدٌ مقيَّدٌ بالآخرة، فقيل: ﴿وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾، أي أنَّ له حمدًا ثابتًا له في الآخرة؛ وهذا يدلّ على أنّ حَمْدَ الآخرة غَيْرُ حمدِ الأولى[4]، وجاءتِ الجملةُ اسميَّةً لتُفيد الثُّبوتَ والاستقرار أيضًا، كما أفادته الجُملةُ الأولى.

الدَّلالةُ على ثُبوت الحمدِ لله في الآخرة واستقراره، كما في الدُّنيا

دلالةُ لامِ ﴿وَلَهُ﴾:

لمّا بَيَّن النّظمُ الكريمُ اختصاصَ اللهِ تعالى بالحمد في الدُّنيا ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾، أعقبَه ببيانِ أنّ له وحدَه الحمدَ في الآخرة، فقال: ﴿وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾؛ أي: (وله

اختصاصُه بالحمد في الآخرة، بعدَ بيان اختصاصِه بالحمد في الدّنيا

(1) ابن القيم، بدائع الفوائد: 1/ 79.
(2) بن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 22/ 136.
(3) البقاعي، نظم الدُّرر: 15/ 430.
(4) الآلوسي، روح المعاني: 11/ 278.

الحمد في الآخرة خالصًا دون سواه، على ما أنعم به فيها)، كما حكى عن أهل ثوابه فيها من أنّهم يقولون ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي صَدَقَنَا وَعۡدَهُۥ وَأَوۡرَثَنَا ٱلۡأَرۡضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلۡجَنَّةِ حَيۡثُ نَشَآءُۖ﴾ [الزمر: 74] ويقولون ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَذۡهَبَ عَنَّا ٱلۡحَزَنَۖ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٞ شَكُورٌ ٣٤﴾ [فاطر: 34]، فاللّامُ للاختصاصِ، تُفيد اختصاصَ الله ﷻ دون سواه بالحمد في اليوم الآخر، وثبوتَه له[1].

بلاغةُ القصرِ في ﴿وَلَهُ ٱلۡحَمۡدُ﴾:

تأكيدُ الحصرِ المُستفادِ منَ اللّام اعتناءً بشأن نِعَمِ الآخرة

قدَّم النَّظمُ الكريمُ الخبرَ على المبتدأ في قول الله تعالى ﴿وَلَهُ ٱلۡحَمۡدُ﴾، لتأكيد الحصر المُستفادِ منَ اللّام على ما هو الشّائعُ، اعتناءً بشأن نِعَمِ الآخرة، وأفاد القصرُ بطريق التَّقديم تَفرُّدَ الله ﷻ بالحمد في الآخرة دون غيره، لأنَّه لا متصرِّفَ سواه في ذلك اليوم؛ ويكونُ معنى الحصر: (لا حمدَ في الآخرة إلّا له)، فلا تتوجّه النُّفوس إلى حمدِ أحدٍ سواه، لأنّ النّاسَ يومئذ في عالَم الحقّ، فلا تلتبسُ عليهم الصّوَرُ[2]؛ بخلاف الدّنيا، حيثُ قد يسدي العبدُ معروفًا فيُحمَدُ عليه، فيشارِك الله في صورة الحمد، فيفيد الاختصاصُ أيضًا هذا المعنى، لأنَّ النِّعَمَ الدُّنيويَّةَ قد تكون بواسطةِ من يستحقُّ الحمد لأجلها[3].

أسرارُ المُغايرة بتَكرار الحمد:

تميُّزُ حَمْدِ الآخرة لدوامه وعِظَم ظهورِ الحقائق فيه

جاء تقييدُ الحمد في موضعه الثّاني منَ الآية بأنَّ مَحَلَّه الآخرةُ: ﴿وَلَهُ ٱلۡحَمۡدُ فِي ٱلۡأٓخِرَةِۚ﴾، بعد أن استُفتِحت الآية بعموم الحمد: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾؛ وفي ذلك إيذانٌ بأنَّ محلَّ الحمد الأوَّل في صدر الآية الدُّنيا، وبذلك تكون الجُملتان دلّتا بمجموعهما على أنَّه ﷻ

(1) المراغي، تفسير المراغي: 22/ 55.

(2) البيضاوي، أنوار التَّنزيل: 4/ 241، وأبو السّعود، إرشاد العقل السَّليم: 7/ 120، وابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 22/ 136.

(3) الآلوسي، روح المعاني: 11/ 279.

هو المحمودُ على نِعمِ الدُّنيا فيها، وأنَّه ﷻ المحمودُ على نِعمِ الأخرى فيها[1]؛ فله الحمدُ أوّلًا وآخرًا، وله الشُّكرُ باطِنًا وظاهرًا.

ويُحتمل أن يكون الحمد الأوَّلُ للعُموم والاستغراق، ويكونَ الثّاني على الخصوص؛ لذلك جُمع الحمدُ في الدّنيا والآخرة، ثم جُرِّد منه الحمد في الآخرة، كقوله: ﴿فَٰكِهَةٌ وَنَخۡلٞ وَرُمَّانٞ ۝٦٨﴾ [الرَّحمن: 68]، ثُمَّ إنَّ الحمد في الآخرة يحتمل أن يرادَ به الجِنْسُ، أو يرادَ به ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝١٠﴾ [يونس: 10] أو قولِه: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي صَدَقَنَا وَعۡدَهُۥ﴾ [الزُّمر: 74][2].

وممّا يُذكر في سرِّ تَكرار الحمدِ في الآية أنَّهما مُختلفان باختلاف المُتعلَّق والفاعل: فحمدُ الآخرة أكثرُ لدوامه، إذْ هي حياةٌ لا موتَ فيها، قال الله تعالى ﴿وَقَالُواْ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَذۡهَبَ عَنَّا ٱلۡحَزَنَۖ﴾ [فاطر: 34]؛ وحمدُ الدُّنيا منقطعٌ بموت صاحبه، ثُمَّ تموت جميعُ الخلائق عند النّفخِ في الصّور، وهما مُختلفان باختلاف السَّبب: فحمدُ الآخرة أعظمُ لتبيين الحقائقِ فيه وصيرورةِ الأمر النَّظريِّ ضروريًّا، فالمُحقُّ يرى ما أعدَّ الله له، وما نجّاه منه عيانًا، فحمدُه حينئذ أعظمُ وأجلُّ[3]، وظهورُ حمْدِ الله في الآخرةِ أبيَنُ وأوضَحُ، فإنَّ في الدُّنيا مَن يُنكِرُ حمْدَ اللهِ ﷻ ويَكفُرُ به، لكنْ في الآخرةِ لا يمكنُ لأحدٍ إلّا أنْ يحمَدَ اللهَ ﷻ[4].

بلاغةُ الاحتباكِ في تقييدِ الحمدِ بالآخرة:

الحمدُ في الدّنيا على نهج العبادة، وفي الآخرة على وجه التّلذُّذِ والاغتباط

تظهر بلاغةُ الاحتباك في حذف بعضِ الجُملِ، الدّالِّ على روعة الإيجاز؛ وأصلُ الكلام في هذه الآية (الحمد لله الذي له ما في السماوات وما في الأرض في الدنيا، وله ما في الآخرة والحمد

(1) الآلوسي، روح المعاني: 11/ 278.
(2) ابن جزي، التَّسهيل لعلوم التنزيل: 2/ 161.
(3) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 3/ 313.
(4) العثيمين، تفسير سورة سبأ، ص: 16.

فيها)، فأُثبت في كلٍّ منهما ما حُذف منَ الآخر: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَهُ ٱلۡحَمۡدُ فِي ٱلۡأٓخِرَةِۚ﴾[1]، فقد أُثبت في الأولى ما حُذف في الجُملة الثّانية، وهو ﴿مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾، وأُثبت في الثّانية ما حُذف في الأولى، وهو ﴿فِي ٱلۡأٓخِرَةِۚ﴾، حَيْثُ يُفهمُ في جملة الحمد الأولى أنَّه حَمْدٌ في الدُّنيا؛ ولا شَكَّ أنَّ المعنى الذي يُدركه الفَهمُ إدراكًا قويًّا مع حذف الألفاظِ الدّالّةِ عليه: يكون في ذكرها فضولٌ، يتنزّه عنه البيانُ الحكيمُ[2].

فالاحتباكُ في الآية: حَذفُ (له الحمد في الأولى) لِما دَلَّ عليه ثانيًا، وحذفُ (وله كلُّ ما في الآخرة) لِما دلَّ عليه أوَّلًا[3]؛ والفرق بَين الحمْدَين – مع كون نِعمِ الدُّنيا ونِعمِ الآخرة كليهما بطريق التَّفضُّل: أنَّ الأوَّلَ على نهج العبادة، والثّانيَ على وجه التَّلذُّذ والاغتباط[4].

دلالةُ (أل) في ﴿ٱلۡحَمۡدُ﴾:

استغراقُ أفرادِ جنسِ الحمدِ

(أل) في كلمة ﴿ٱلۡحَمۡدُ﴾ من قول الله تعالى ﴿وَلَهُ ٱلۡحَمۡدُ فِي ٱلۡأٓخِرَةِۚ﴾ يحتمل أن تكون للجنس، فتكون الآيةُ خبَرًا، أي أنّ أفراد الحمد في الآخرة لله وحده، لإنعامه وإفضاله وظهورِ قدرته وغيرِ ذلك من صفاته؛ ويحتمل أن تكونَ الألفُ واللّامُ فيه للعهد، ويكونَ المرادُ الحمدَ المعهودَ في قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٠﴾ [يونس: 10]، أو الذي في قوله: ﴿وَقَالُواْ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي صَدَقَنَا وَعۡدَهُۥ وَأَوۡرَثَنَا﴾ [الزُّمر: 74][5].

وجهُ مناسبةِ ذِكر ﴿ٱلۡأٓخِرَةِۚ﴾:

ذُكرتِ الآخرةُ في قوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلۡحَمۡدُ فِي ٱلۡأٓخِرَةِۚ﴾ بعد ذكر

(1) القاسمي، محاسن التَّأويل: 8/ 132، وتعيلب، فتح الرحمان، ص: 2839.
(2) عدنان الأسعد، بلاغة الحذف التركيبي في القرآن الكريم، ص: 36.
(3) البقاعي، نظم الدُّرر: 15/ 431.
(4) الآلوسي، روح المعاني: 11/ 278.
(5) ابن عطيّة، المحرَّر الوجيز: 4/ 404.

السماوات والأرض في قوله: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾؛ لأنّه لمّا كانت نعمةُ الآخرة مُخبَرًا بها، غيرَ مرئيَّةٍ لنا في الدُّنيا: ذكرَ اللّه النِّعمَ المرئيّةَ، وهي ما في السَّماوات وما في الأرض، ثمّ قال تعالى ﴿وَلَهُ ٱلۡحَمۡدُ فِي ٱلۡأٓخِرَةِۚ﴾، مُنبِّهًا على نعمة الإعادة والإبقاء ثانيًا[1]، لتُقاسَ نِعَمُ الآخرة بنِعم الدُّنيا، ويُعلَمَ فضلُها بدوامها وفناءِ العاجلة؛ ذَكَرَها ليُقاسَ نِعمُها بنعمِ الدُّنيا قياسَ الغائب على الشّاهد، وإنِ اختلفا في الفضيلة والدَّيمومةِ[2].

التَّذكيرُ بِنِعَمِ الآخرة، وقياسُ نِعَمِها بنعم الدُّنيا قياسَ الغائب على الشّاهد

سرُّ التعقيب بالصّفتَين ﴿ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡخَبِيرُ﴾:

عَقَّب النَّظمُ الكريمُ الحمدَ والمُلْكَ في قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَهُ ٱلۡحَمۡدُ فِي ٱلۡأٓخِرَةِۚ﴾ باسم الحكيم الخبير في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡخَبِيرُ﴾، لدلالتِهما على كمال الإرادةِ، وأنَّها لا تتعلَّقُ بمُرادٍ إلّا لحكمة بالغة، وعلى كمال العلم، وأنَّه كما يتعلَّقُ بظواهرِ المعلومات، فهو متعلِّقٌ ببواطنها التي لا تُدرَكُ إلّا بخبرة، فنسبةُ الحكمة إلى الإرادة كنسبة الخبرةِ إلى العلم؛ فكمال الإرادةِ أن تكون واقعةً على وجه الحكمة، وكمالُ العلم أن يكون كاشِفًا عنِ الخبرة؛ فالخبرةُ باطنُ العلم وكمالُه، والحكمةُ باطنُ الإرادة وكمالُها[3]، فلمّا نيط حمدُه في الدّنيا والآخرة بما اقتضى مرجعَ التَّصرُّفات إليه في الدّارَين: أعقب ذلك بصفتَي الحكيم الخبير[4].

كمالُ الإرادةِ والتَّصرّفِ لا يكونُ إلّا بالعلمِ بظواهرِ الأمورِ والخبرةِ ببواطنِها

دلالةُ التَّذْييل بالوصفَين ﴿ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡخَبِيرُ﴾:

ذُيِّلتِ الآيةُ بصفتَي الحكيم الخبير في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ مناسبةً لِما في الآية من نعمة إيجادِ ما في

إحاطةُ العلمِ والخبرةِ وشمولُهما ابتداءً وانتهاءً

(1) البقاعي، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: 15/ 430.
(2) أبو حيان، البحر المحيط: 8/ 518.
(3) ابن القيم، بدائع الفوائد: 1/ 79.
(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 136.

السّماوات والأرض، والتّصرّفِ فيهما، ونعمةِ البقاء في الآخرة، وهذا لا يتأتّى إلّا عن حكمة وخبرة؛ ولشدّة التّلازم بينهما، لأنّ الحكمة هي العلمُ الذي يتصلُّ به الفعلُ، فإنَّ من يعلمُ أمرًا ولا يأتي بما يُناسب علمَه لا يُقال له حكيم، والفاعلُ الذي فعله على وفقِ العِلم هو الحكيمُ، والخبيرُ هو الذي يعلم عواقبَ الأمور وبواطنَها، فقوله ﴿ٱلۡحَكِيمُ﴾ أي في ابتداء الخلق كما ينبغي، و﴿ٱلۡخَبِيرُ﴾ أي بالانتهاء يعلمُ ما يصدرُ منَ المخلوق وما لا يصدر؛ فهو حكيمٌ في الابتداء، خبيرٌ في الانتهاء[1].

دلالةُ تعقيبِ ﴿ٱلۡحَكِيمُ﴾ بـ﴿ٱلۡخَبِيرُ﴾:

لمّا تقرَّر أنَّ الحِكمة لا تتمُّ إلّا بإيجاد الآخرة قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡحَكِيمُ﴾، أي الذي بلغت حكمتُه النِّهايةَ التي لا مزيدَ عليها؛ والحكمةُ هي العلمُ بالأمور على وجه الصَّواب، مُتَّصِلًا بالعمل على وفْقه، ولمّا كانتِ الحكمةُ لا تتهيّأ إلّا بدقيق العلم وصافيه ولُبابه – وهو العلم ببواطن الأمور – قال تعالى: ﴿ٱلۡخَبِيرُ﴾، أي البليغُ الخُبْرِ؛ وهو العلمُ بظواهر الأمور وبواطنِها حالًا ومآلًا[2].

الحكمةُ لا تتهيّأُ إلّا بدقيقِ العلمِ وصافيه ولُبابه وهو العلم ببواطن الأمور

دلالةُ المبالغةِ في ﴿ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡخَبِيرُ﴾:

خُتمتِ الآيةُ الكريمةُ بذكر صفتَين من صفات الله العليا ﴿وَهُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ – وهما اسمان جليلان من أسمائه الحُسنى – للدّلالةِ على ثبوت الوصفَين ورسوخِهما وتمكُّنِهما في الموصوف، وجاءا على صيغة المُبالغة على وزن (فَعيل) للإشارة إلى تمكُّن صفتَيِ الحكمة والخبرة في خلق السّماوات والأرض وما فيهما، وأنّهما صفتان ثابتتان لله تعالى، لا يمكن زوالُهما منَ الموصوف[3].

ثبوتُ الوصفِ ورسوخُه في الموصوفِ

(1) ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب: 16/ 5.
(2) البقاعي، نظم الدُّرر: 15/ 439، والشِّربيني، تفسير الخطيب الشِّربيني: 3/ 347.
(3) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 25/ 240.

سرُّ الاقترانِ بين الصّفتَين ﴿ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡخَبِيرُ﴾:

بيانُ أنَّ حكمته ﷻ مبنيَّةٌ على علمِه الدّقيقِ

اقترنتِ الحكمةُ بالخبرة في قول الله تعالى ﴿وَهُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡخَبِيرُ﴾، والحكمةُ غالبًا تُقرَنُ في القرآن بالعِزَّة وبالعلم؛ أمّا هُنا فقُرنت بالعلم الذي تتضمَّنُه الخبرةُ، وإنَّما قُرِنَت بذلك ليتبيّن أنّ حكمتَه ﷻ مبنيَّةٌ على علمه، وأنّه إذا تراءى لأحد أنَّ أمرًا ما ليس بحكمة فإنّما ذلك لنُقصانِ علمِه، ولو كان عنده فهمٌ بدقائق الأمر وعلمٌ بمآلاته: لعرفَ أنّ الحكمةَ فيما شرعه الله ﷻ، وفيما قدّره[1].

وممّا يُذكر في سرِّ الاقتران بيْنَ الصِّفتينِ هُنا أيضًا: أنَّ كلَّ واحدةٍ تَدُلُّ على معنًى أصليٍّ ومعنًى لُزوميٍّ، وهما مُختلفانِ؛ فالمعنى الأصليُّ للحَكيم: أنَّه مُتقِنُ التَّصرُّفِ والصُّنْعِ، لأنَّ الحكيمَ مُشتقٌّ مِنَ الإحكامِ، وهو الإتقانُ، وهو يَستلزِمُ العِلمَ بحَقائقِ الأشياءِ على ما هي عليه، والخبيرُ: هو العليمُ ببواطنِ الأشياءِ وظَواهرِها بالأَولى، بحيث لا يَفوتُه شَيءٌ منها، وهو يَستلزِمُ التَّمكُّنَ مِن تَصريفِها، ففي التَّتميمِ بهَذينِ الوَصفينِ إيماءٌ إلى أنَّ المقصودَ مِن الجُملةِ قبْلَه استِحماقُ الَّذين أقْبَلوا في شُؤونِهم على آلهةٍ باطلةٍ[2].

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الحمد والشُّكر والمَدْح:

الـحـمـدُ أعـمُّ مُتَعَلّقًا وأخصُّ آلـةً، والـشُّـكْـرُ أخـصُّ مُتَعَلَّقًا وأعمُّ آلةً

الحمدُ في اللُّغة هو الوصْفُ بالجميل الاختياريّ على جهة التَّعظيم، ومورِدُه اللّسانُ وحدَه، فهو مختصٌّ بالظّاهر، ومُتعلَّقه النِّعمةُ وغيرُها؛ فمورِدُه خاصٌّ، ومتعلَّقه عامٌّ، والشّكرُ لغةً على العكس من ذلك: مُتعلَّقه خاصٌّ، ومورده عامٌّ، لأنّه فعلٌ يُشعر بتعظيم

(1) العثيمين، تفسير سورة سبأ، ص: 18.
(2) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 22/ 136، 137.

المُنعِم بسبب إنعامِه؛ فمتعلَّقُه النّعمةُ الواصلةُ إلى الشّاكر، ومورِدُه الظّاهرُ والباطن، لأنَّه يَعُمُّ اللِّسانَ والجَنانَ والأركانَ؛ ومن موارده القلبُ، وهو أشرفُ الموارد كلِّها[1].

فبَيْنَ الحمدِ والشُّكْرِ عمومٌ وخصوصٌ وجْهيًّا، لأنّ الحمدَ قد يترتّب على الفضائل المجرَّدةِ، والشّكرَ يختصُّ بالفواضل، والحمد أعمُّ مُتَعَلّقًا وأخصُّ آلةً، والشُّكْرُ أخصُّ مُتَعَلَّقًا وأعمُّ آلةً[2]؛ لأنَّ الحَمْدَ يكون في مقابِلِ النِّعمةِ ويكون ابتداءً، وقَدْ يكون شُكْرًا للصَّنيعة، وقد يكون ابْتِداءً للثَّناء عَلَى الرَّجُلِ[3]؛ بخلاف الشُّكْر، فلا يكونُ إلّا في مُقابَلَةِ نِعْمَةٍ، إذْ هو "عِرْفانُ الإحْسانِ ونَشْرُه، ولا يَكونُ إلّا عن يَدٍ"[4].

فتَحَصَّل مِن هذا أنَّ الحَمْدَ أعمُّ متعلَّقًا مِنَ الشُّكر؛ أمّا الآلةُ، فالحَمْدُ يكونُ باللِّسان والقلبِ دون الجوارح، بخلاف الشُّكْرِ فَإنَّه يكونُ بالقلب واللِّسان والجوارح، كما قال الله سبحانه: ﴿ٱعۡمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكۡرٗاۚ﴾ [سَبَأ: 13]؛ فتقرَّر من هذا أَنَّ الشُّكْرَ أعمُّ مِنْ جهة الآلَةِ.

الحمدُ: الإخبارُ عن محاسن المحمودِ مع حُبِّه وإجلاله وتعظيمه؛ أمّا المدحُ؛ فهو ذلك الإخبارُ مُجَرَّدًا عنِ الحُبِّ وتوابعِه[5]؛ كما أنَّ الحمدَ لا يكون إلّا لحيٍّ، والمدحَ يكون لِلْحَيِّ وغيرِه، فقد يَمْدَحُ الإنسانُ جمادًا[6].

(1) الأزهري، تهذيب اللُّغة: (شكر)، والجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية: (حمد)، والبقاعي، نظم الدُّرر: 15/ 432.
(2) العسكري، الفروق اللُّغويَّة، ص: 202، والتَّهانَوِي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 1/ 541.
(3) الأزهري، تهذيب اللُّغة: (حمد).
(4) الفيروزابادي، القاموس المحيط: (شكر).
(5) ابن القيِّم، بدائع الفوائد: 2/ 93.
(6) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 1/ 191.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الخامس والأربعون،
سورة الأحزاب من الآية 26 إلى سورة سَبإ الآية 12
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2025م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2025م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الخامس والأربعون، سورة الأحزاب من الآية 26 إلى سورة سَبإ الآية 12
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 45 ، 804 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-732-98-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 45 : المجلد الخامس والأربعون، سورة الأحزاب من الآية 26 إلى سورة سَبإ الآية 12.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-732-98-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9766833 بتاريخ 2025/01/14م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»